

إعلان دستوري

من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش
إلى الشعب المصري (*)

لقد استمدت ثورة الجيش قوتها من إيمانها الكامل بحق جميع المواطنين في حياة قوية شريفة وعدل تام مطلق وحرية كاملة شاملة في ظل دستور سليم يعبر عن رغبات الشعب . وينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين .

ولما كان أول أهداف الثورة هو إجلاء الأجنبي عن أرض الوطن ولما كنا آخذين الآن في تحقيق هذا الهدف الأكبر والسير به إلى غايته مهما تكن الظروف والعقبات فإننا كنا ننتظر من الأحزاب أن تقدر مصلحة الوطن العليا فتقلع عن أساليب السياسة المخربة التي أودت بكيان البلاد وفرقت وحدتها وفرقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفي السياسة وأدعياء الوطنية .

ولكن على العكس من ذلك اتضح لنا أن الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التي أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩ تريد أن تسعى سعيها ثانية بالتفرقة في هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن فلم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدول أجنبية وتدبير ما من شأنه الرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة بل الفوضى المتوقعة مستعينة بالمال والدسائس في ظل الحزبية المقيتة ، ونسى أولئك وهؤلاء أننا نقف بالمرصاد لكل من تحدثه نفسه بالخروج على إجماع الشعب أو العبث بمستقبله ولذلك فقد أمرت باتخاذ أشد وأعنف التدابير ضد كل مارق أو خائن يسعى بالفتنة بين صفوف الأمة المتحدة .

ولما كانت الأحزاب على طريقها القديمة وبعقليتها الرجعية لاتمثل إلا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها فإني أعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق لبذر بذور الفتنة والشقاق .

ولكى تنعم البلاد بالاستقرار والإنتاج أعلن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث

(*) نشر بالوقائع المصرية — العدد ٥ مكررا (غير اعتيادي) بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ .

سنوات حتى تتمكن من إقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم .
ومنذ اليوم لن أسمح بأى عبث أو أضرار بمصالح الوطن وسأضرب بمنتهى
الشدة على يد كل من يقف فى طريق أهدافنا التى صنعناها آلامكم الطويلة وتمثل
فيها رغباتكم وأمانتكم نحو مستقبل كريم على نفوسنا وعلى العالمين

والله ولى التوفيق .

١٦ يناير سنة ١٩٥٣